الهيئة العامة للأوقاف تثمن قرار مجلس الوزراء بشأن منحها صلاحية استثمار أموال العقارات الموقوفة المودعة لديها

المصدر: الهيئة العامة للأوقاف
تاريخ النشر: 05 أغسطس 2024

ثمنت الهيئة العامة للأوقاف قرار مجلس الوزراء بتاريخ 24/1/1446هـ، منح الهيئة العامة للأوقاف صلاحية استثمار أموال العقارات الموقوفة المودعة لديها، التي نزعت ملكيتها للمصلحة العامة، أو التي وافقت المحكمة المختصة على التصرف فيها، وعبر محافظ الهيئة أ. عماد بن صالح الخراشي عن شكره وتقديره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسمو ولي العهد -حفظهما الله-، نظير الاهتمام الذي توليه القيادة -أيدها الله- للقطاع الوقفي والتوجيه الدائم بدعمه. وتشير الهيئة في هذا السياق إلى أن القرار سيسهم في تمكينها من معالجة أحد أهم التحديات التي تواجه قطاع الأوقاف والمتعلق بالتعامل مع أموال العقارات الموقوفة المُودعة لدى الهيئة، وذلك بتفعيل واستثمار الأموال بما يحقق المصلحة والغبطة لتلك الأوقاف، ويحمي أموالها من التعطل أو التأثير السلبي على قيمتها، إضافة إلى تعزيز موارد الوقف بما يسهم في تحقيق شرط الواقف وتعظيم أثر الوقف التنموي والاجتماعي.

وتؤكد الهيئة بأن استثمارات الأموال الوقفية ستتم وفق أعلى المعايير والضمانات، التي يعتمدها مجلس إدارة الهيئة، وبناء على موافقة ناظر الوقف، على استثمار الأوقاف التي تخضع لنظارته ، وبما لا يخل بشرط الواقف، علاوة على ذلك أن يكون الاستثمار في أنشطة استثمارية مجازة شرعًا، وخضوع الاستثمارات للتقييم الدوري من مجلس إدارة الهيئة، لمراقبة كفاءة الاستثمار، والتأكد من تطبيق المعايير والضمانات المشار إليها؛ وذلك بهدف تعزيز الموارد الوقفية، وتنوعها، وزيادة عوائدها، وفتح آفاق جديدة للمشاريع التنموية، تراعي تنوع الأوقاف وواقعها، وتمكن من انتشار أوقاف آمنة ومستدامة، تحقق شروط واقفيها.

يُذكر أن الهيئة العامة للأوقاف تعمل بالتعاون مع ذراعها الاستثماري شركة أوقاف للاستثمار على تفعيل آليات الاستثمار المتاحة، وتطبيق أفضل الممارسات عند اتخاذ القرار ات الاستثمارية، ومن ذلك بناء منتجات استثمارية تأخذ في الاعتبار الإطار التنظيمي في المملكة. وسيتم التعريف بالمنتجات وإرشاد النظار إلى آلية تحصيل الأرباح ومعرفة عوائد عمليات الاستثمار بالإضافة إلى الاستفادة من الخبراء والممارسين، بما يمكن من تحقيق مصلحة الوقف واستدامته.

يشار أن الهيئة تعمل على تعزيز قطاع الأوقاف وحوكمته والمحافظة عليه، وتطويره ورفع الوعي به من خلال إطلاق منتجات وخدمات مبتكرة وقفية تقدم للمستفيدين، ليكون رائدًا في التنمية المستدامة محلياً وعالمياً، وذلك بما يحقق شروط الواقفين، وتطبيق أفضل الممارسات، وسن الأنظمة واللوائح التي من شأنها الارتقاء بالعمل الوقفي وتطويره وتمكينه، وتعظيم أثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي.